

## الافتتاحية

المدير العام  
اللواء عباس ابراهيم

## الأمن العام إلتزامٌ ووفاء



النجاة نتيجة تعاون الجميع ايجابا، وتمسكهم بوحدتهم الوطنية وتقديهما على ما عداها من اولويات اخرى كانت تظهر من هنا او هناك.

اكثر من ذلك، فان اطار التنسيق المعتمد في تعاون المؤسسات الامنية والعسكرية، جعل البلد محميا من اقصاه الى اقصاه وفي جهاته الاربع، واسقط ما نُسب يوما الى وزير الخارجية الاميري السابق هنري كيسنجر وقوله ان "لبنان بلد مثالي لتحقيق المؤامرات، ليس ضده فقط، وانما ضد كل العالم العربي". النجاحات التي جعلت لبنان وجهة للتعاون الدولي في مكافحة الارهاب كانت تتكرس في ظل عمليات اصلاح وتطوير في الاداء والسلوك للثبوت من معايير المناقبة عند الضباط والرتباء والافراد، منعا لأي لحظة انتشاء، او اي تعسف في استعمال السلطة في وجه المواطنين والمقيمين.

لذلك فان الاستراتيجية التي سبق ان تحدثنا عنها، تسعى المديرية العامة للامن العام، ضباطا ورتباء ومأمورين، الى العمل بوحيا ضمن اطار خطط تنفيذية مدروسة، تشمل الوسائل المتاحة والاهداف المحددة، بحيث تغدو قابلة للتحقق على ارض الواقع طبقا لقدراتنا. وكما هي في الامن، كذلك في الادارة. فالانضباطية والشفافية والاداء الوطني الخالص هي السمات الاساسية، وفي حال اي تعسف في استعمال السلطة او انتهاك القوانين المرعية، فإن احدا لن يكون بعيدا من المساءلة والمحاسبة الجدية، لأننا مؤتمنون على كرامات الناس وحقوقهم في سائر المرافق والمعابر، وأنى وجدنا ميدانيا دفاعا عن لبنان.

بصلاحيات الامن العام، من صلب الانجازات المميزة التي يتلمسها المواطن والمقيم والزائر على حد سواء، كواقع يومي من خلال التعاطي المباشر مع العسكريين في المكاتب والدوائر والمراكز. وهي طبعا من حق الناس طالما انها تتوافق والاطر القانونية، ووفقا للمعايير الاخلاقية حيث جاءت مدونة قواعد السلوك العسكري لتحكي مثيلاتها في اعرق الديمقراطيات، وتنظم اصول التعاطي الحضاري بين الناس.

لطالما حرصت المديرية العامة للامن العام على تطوير خططها وبرامجها الادارية والامنية لتكون قادرة على تلبية متطلبات المراحل التي ستليها، والتكيف معها بما يسهل على اللبنانيين، وكذلك الاجانب، اجراء معاملاتهم بسهولة، وبما يحمي لبنان ويصون امنه واستقراره. في هذا الشأن، اعتمدت المديرية استراتيجيات ادارية وامنية جديدة لتطوير آليات تسهيل المعاملات استنادا الى القوانين والصلاحيات المنوطة بالامن العام من جهة، ومواجهة الاخطار الناتجة من نشاطات المجموعات الارهابية والعصابات الاجرامية بهدف حفظ امن الدولة ومواطنيها من جهة اخرى، في سياق نظام ديموقراطي محوره حقوق الناس وحررياتهم.

لبنان الذي يعيش في منطقة يعرف الجميع حجم الاضطرابات التي تسودها، وفي ظل حروب اكثر من اقليمية واقل من عالمية، بقي على الدوام عرضة لارتدادات امنية وعسكرية ومعدلات اخطار مرتفعة مصدرها الارهاب والجريمة المنظمة، ناهيك بالمشاكل التقليدية التي احتدمت جراء الانقسامات السياسية الحادة. لبنان هذا في امكانه ان يفاخر بأنه استطاع

ولأن الامن لا ينهض الا على ركائز بشرية وعلمية وتدريبية وتقنية، فإن عسكري الامن العام من كل الرتب، كانوا ولا يزالون معنيين بالقيام بما يقومون به من باب الواجب الوطني. لأن الامن والدولة صنوان لا يمكن لاحدهما ان يكون بغير الآخر. فالمجتمع لا ينتقل الى حال الدولة وصفتها الا بعد قوينة العنف اثر العقد الاجتماعي الذي يرتضيه مواطنوها.

هذا الايمان - الالتزام بالدور والموقع، والذي لا يحتمل اجتهادا في اي حال من الاحوال، ظهرت نتائجه في عمليات الامن الاستباقي التي احبطت مخططات ارهابية ما كان اكثر المتشائمين ليتوقع وحشيتها وسعيها في مناكب الفتنة. وقد تم كل ذلك وسيبقى في اطار الحفاظ على ما تفرضه القوانين والتشريعات الدولية، وبعدها التزمت المديرية العامة للامن العام بكل ما يعزز الحق الانساني ويتوافق وحمائته مع المسؤولية الوطنية والقانونية في ممارسته. فالحقوق والواجبات قررها الدستور وكفلها، ووضع لتقنينهما وضمان تحقيقهما جملة من التشريعات التي نتطلع الى تطوير الكثير منها بما يلبي الطموحات، وينقل لبنان الى مصاف الدول المتقدمة.

من النتائج الاستثنائية في اكثر اللحظات حرجا، ان الامن العام خلال مواجهته الارهاب والجريمة المنظمة، انتقل من وضعية دفاعية الى وضعية متقدمة في التخطيط لتأمين الاستقرار وملاحقة شبكات العدو الاسرائيلي التجسسية ومنعه من تنفيذ اطماعه التوسعية ضد لبنان برا وبحرا. في الموازة، كان العمل الاداري وجودة الخدمة المتصلة

طوال السنوات السبع الماضية، واطبت المديرية العامة للامن العام في عملها على تطبيق النصوص القانونية التي رعت قيامها، وحددت مهماتها وصلاحياتها. ثبات القيادة على هذا المنحى، من اعلى الهرم الى القاعدة، لم يكن في حال من الاحوال تمظهرها بما ليس فيها. بل على العكس كان مسارها محكوما بالقسم الذي يؤديه عسكريوها. ذلك ان الانخراط في الامن العام شرطه الضروري المناقبية، الادراك باليقين والحدس بأن التطوع على اختلاف درجاته ورتبه هو الالتزام والوفاء.

الالتزام هو ما نص عليه القانون حرفيا، وإن تأتت عنه ثغر ما ظهرت مع التطور والتحديث. وهي امور تحتاج الى تشريعات جديدة وعصرية كي تحاكي المعايير الدولية في كل المجالات التي لا تتعارض مع النظام اللبناني وخصوصيته وتعددته الحضاري والثقافي، ويجري العمل عليها دائما بما يليق بلبنان وبيروت أم الشرائع، لتبقى الدولة رائدة في تجديد دورها بازاء نفسه وبازاء العالم، لا سيما في مجال الحفاظ على حقوق الانسان واحترام كرامته، والالتزام ما قرره الدستور والمواثيق الدولية.

اما الوفاء فهو في العهد والقسم للوطن وحده ككل متكامل، ليس فيه استثناءات ايا كانت المسوغات. خلال السنوات السبع الماضية ايضا، وقعت المديرية العامة للامن العام على تطورات امنية نوعية، تمت مواجهتها ومكافحتها في محطات معينة باللحم الحي، وضمن امكانات محدودة تم تعويضها بقرارات صائبة وارادات صلبة، وقد ادت ما عليها على قاعدة ان الامن تضحية لا يمكن التردد في تقديمها لبناء لبنان الآمن والمستقر.